منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والثمانون بعد المائة

182 EX/10

١٨٢م ت/١٠

باريس، ٢٠٠٩/٨/٣
الأصل: إنجليزي

البند **١٠** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن تحقيق هدف التعليم للجميع على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك متابعة وتنفيذ توصيات اجتماعات داكار وجنيف وأوسلو بشأن التعليم وتأثير الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة على الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع

الملخص

بموجب القرار ١٨٠م ت/٧، طلب المجلس التنفيذي من المدير العام أن يقدم إليه، في دورته الثانية والثمانين بعد المائة، تقريراً تحليلياً عن العواقب الرئيسية التي تعوق تحقيق أهداف داكار للتعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ وعن أسبابها، والسبل البديلة لتحسين جهود اليونسكو الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع. إضافة إلى ذلك، طلب المجلس التنفيذي من المدير العام، بموجب القرار ١٨١م ت/٥٧، تقديم تقرير أولي خلال الدورة نفسها عن آثار الأزمة المالية والاقتصادية على الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق أهداف التعليم للجميع. ودعا المجلس التنفيذي المدير العام، بموجب القرار ١٨١م ت/٥٨، إلى أن يقدم إليه، في دورته الثانية والثمانين بعد المائة، تقريراً تحليلياً عن متابعة توصيات اجتماعات داكار وجنيف وأوسلو بشأن التعليم وتنفيذها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ولا تترتب على هذه الوثيقة أي آثار مالية أو إدارية تمس السياسة العامة.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٨.

١ – منذ انعقاد المنتدى العالمي للتربية (عام ٢٠٠٠) في داكار، بالسنغال، أدى تحسن الالتزام السياسي للحكومات والمجتمع الدولي إلى إحراز تقدم لافت نحو تحقيق التعليم للجميع. فعلى المستوى العالمي، التحق ٤٠ مليون طفل إضافي بالمدارس الابتدائية وتم إحراز تقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع البلدان تقريباً. وسُجل التقدم الأبرز في تلك المناطق التي تُعد الأبعد عن تحقيق التعليم للجميع، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا.

٢ – تهدد الأزمة المالية العميقة بإعاقة هذا التقدم، خاصة في البلدان التي شهدت تنمية اقتصادية مطردة خلال العقد الأخير. ومن المرجح أن يحد الركود الاقتصادي من قدرة عدد كبير من البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط وأن يؤثر مباشرة على الميزانيات المخصصة للتعليم وعلى جميع أهداف التنمية البشرية بصورة أوسع نطاقاً، بدءاً بالحد من الفقر ومكافحة الجوع وانتهاء بتحسين الوضع الصحي للأطفال والأمهات والمرافق الصحية. وباختصار، لن يكون بالإمكان الحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها بعناء إلا إذا كان هناك تركيز استراتيجي يستهدف أكثر السكان هشاشة.

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذتها اليونسكو لإحراز تقدم في جدول الأعمال الخاص بالتعليم للجميع على المستويين العالمي والوطني، في ضوء الركود الاقتصادي الحالي، وتبين بصفة خاصة الجهود الرامية إلى تعزيز النوعية، وإحراز تقدم على مستوى التعليم الجامع، وتدعيم النظم التعليمية، وترويج رؤية شاملة للتعليم للجميع في سياق أوسع نطاقاً يشمل التعليم والتنمية. وتعرض هذه الوثيقة معلومات أولية عن آثار الأزمة المالية على البلدان النامية. وترد نتائج أكثر تفصيلاً في وثيقة إعلامية ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثانية والثمانين بعد المائة.

التنسيق العالمي – مواءمة الأولويات

٣ – شدد كل من الاجتماعات الدولية التي عُقدت خلال السنة الماضية على أهمية حماية أكثر السكان هشاشة والاستثمار في القطاعات الاجتماعية بهدف التصدي للأزمة الراهنة. وألقي الضوء على هذا الموضوع في بيان قادة مجموعة الدول العشرين المجتمعة في لندن (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، وبيان مجلس الرؤساء التنفيذيين (٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، والمناقشة المواضيعية التي جرت خلال الدورة الحادية والثمانين للمجلس التنفيذي لليونسكو (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (حزيران/يونيو ٢٠٠٩).

٤ – تواصل اليونسكو إعادة التأكيد على الأهمية المحورية للتعليم بالنسبة إلى التنمية والإنعاش بعد الخروج من الأزمة، فهي تدعو باستمرار إلى القيام باستثمارات مستدامة ومعاكسة للدورات الاقتصادية في مجال التعليم في سياق التراجع الاقتصادي العالمي. وشملت هذه الفرص المناقشة المواضيعية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعليم في حالات الطوارئ (نيويورك، آذار/مارس ٢٠٠٩)، ومنتدى البرلمانيين العرب من أجل التربية (القاهرة، نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، ومنتدى البرلمانيين الأفارقة للتربية (داكار، أيار/مايو ٢٠٠٩) والمؤتمر السابع عشر لوزراء التربية في بلدان الكمنولث (كوالا لمبور، حزيران/يونيو ٢٠٠٩). وخلال النصف الأول من السنة، تعاونت المنظمة أيضاً مع الرئاسة الإيطالية لمجموعة الدول الثماني في إطار الأعمال التحضيرية لاجتماع المجموعة في عام ٢٠٠٩ (لاكيلا، تموز/يوليو ٢٠٠٩). إلى جانب ذلك، استضافت اليونسكو اجتماعاً لفريق الخبراء المعني بالتعليم في مجموعة الدول الثماني (باريس، آذار/مارس ٢٠٠٩) بهدف الحث على صياغة رسالة أكثر حزماً بشأن الدور المحوري الذي يؤديه التعليم في مجال التنمية خلال مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني.

٥ – أقدمت اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المكلفة بتنسيق جهود البلدان لتحقيق التعليم للجميع، على النهوض بتنسيقها للسياسات الدولية في سياق الأزمات العالمية الراهنة. ويتطلب هذا التنسيق فهماً للتحديات القائمة، ورؤية مشتركة بشأن طريقة التصدي لها، وثقة بين جميع الأطراف المنخرطة في هذه

العملية. وعليه، قامت اليونسكو بخطوة رائدة تمثلت في إعداد خطاب مشترك باسم رؤساء الوكالات الخمس الراعية لبرنامج التعليم للجميع (أي اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي). وقد أُرسل هذا الخطاب في شهر نيسان/أبريل إلى جميع المنسقين المقيمين والممثلين القطريين التابعين للأمم المتحدة، ودعا إلى تعزيز التعاون بين الوكالات لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التعليم للجميع. وأعيد التأكيد على الدور المؤثر للتعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما تم عرض الخطوات التي من شأنها تعزيز التعاون على المستوى القطري. علاوة على ذلك، استُهل حوارٍ لإعداد خطة عمل ترويجية عالمية مشتركة ولتحسين تنسيق جهود الترويج. ولا تزال اليونسكو أيضاً لاعباً فعالاً للغاية في العمليات المرتبطة بمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع.

٦ – سبق لعدة مكاتب تابعة لليونسكو أن أعربت عن اهتمامها باستثمار التعاون القائم بين الوكالات وبدأت بتحويل الخطاب المشترك المذكور أعلاه إلى أفعال ملموسة. ففي منطقة آسيا الوسطى على سبيل المثال، يجري مكتب اليونسكو الجامع في ألماتي ومكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في أستانا والبنك الدولي استقصاء مشتركاً لآثار الأزمة الاقتصادية على الخدمات الاجتماعية، ومن بينها التعليم. وسيُستخدم هذا الاستقصاء أثناء إعادة النظر في الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

٧ – وكان هذا التنسيق أساسياً أيضاً بالنسبة إلى أسبوع العمل العالمي لهذا العام (٢٠–٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، الذي يمثل حملة ترويجية عالمية سنوية تقودها الحملة العالمية من أجل التعليم، وتدعمها اليونسكو وغيرها من الأطراف المعنية بالتعليم للجميع. وشهدت حملة هذه السنة التي ركزت على "الشباب ومحو أمية الكبار والتعلّم مدى الحياة" آلافاً من الأنشطة التي نُظمت في مناطق اليونسكو الخمس كافة، وآلت إلى تعبئة نحو ١٣ مليون شخص في كل أنحاء العالم.

الاستثمار في القطاعات الاجتماعية – الترويج العالمي لحماية الإنفاق العام على التعليم

٨ – يمكن للاستثمارات الخاصة بشبكات الأمان وبرامج الحماية الاجتماعية أن تضمن، على المستوى الوطني، حماية الفقراء من أسوأ آثار الأزمة وتمكين الأطفال من استكمال تعليمهم. وتشير الأدلة المستنبطة من الأزمات السابقة والبحوث الحالية إلى أن تراجع النمو سيضع الميزانيات المخصصة للقطاع الاجتماعي تحت ضغوط مالية، وسيؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للأسر لتعليم ذويهم. وقد أقدمت بلدان عديدة على خفض ميزانياتها المخصصة للإنفاق الاجتماعي، مما أدى إلى تجميد أعمال بناء مدارس جديدة وتوظيف المعلمين والمرتبات. وشملت العبر المستخلصة من الأزمة التي شهدها شرق آسيا في التسعينات، على مستوى الأسر الأفقر نسبياً، مغادرة كبار الأطفال المدارس الابتدائية وتأخر التحاق الأطفال الأصغر سناً بها. وغالباً ما تزامنت هاتان الظاهرتان مع ارتفاع في عمل الأطفال. وفي الوقت عينه، ارتفع الطلب على خدمات التعليم العام بسبب إقدام الأهالي على إخراج أولادهم من المدارس الخاصة. وفي ما يتعلق بالسكان الأغنى نسبياً، آل نقص فرص التوظيف إلى تزايد الضغوط على نظامي التعليم الثانوي والعالي نتيجة لارتفاع الطلب على دورات تدريب أكثر تخصصاً.

٩ – وإلى جانب ذلك، قد تعمد الحكومات إلى خفض مساعداتها، كما حصل خلال الأزمات المالية التي حدثت في التسعينات (البلدان الاسكندنافية واليابان). وتبيّن من البحوث التي أجريت في إطار "التقرير العالمي حول لرصد التعليم للجميع" أن ٤٣ بلداً من أصل البلدان الثمانية والأربعين المنخفضة الدخل تفتقر إلى القدرة على تأمين خطة تحفيز مالي لصالح الفقراء. وبالنسبة إلى العديد من هذه البلدان، لا بد من المساعدات الدولية لتطوير التعليم. ويشكل التراجع بنسبة ٢٢ في المئة في المساعدة المخصصة للتعليم الأساسي في عام ٢٠٠٧ مصدر قلق بالغ في مجال التعليم للجميع، خاصة في المناطق والبلدان التي تواجه أكبر التحديات. وبات اليوم الدعم الثابت لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً أكثر حيوية من أي وقت مضى. ويجب ألا يكون ثمة مبرر لعمليات خفض الإنفاق الوطني والمساعدة الدولية في مجال التعليم. ومن المحوري أن تلتزم البلدان المتقدمة برزم مالية تتميز بتركيز قوي على التعليم (كرّست الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي للتعليم في رزمة التحفيز الاقتصادي التي أعدتها، ويتوقع وزير التربية في سنغافورة، على الرغم من التراجع الاقتصادي، أن الإنفاق على التعليم في سنغافورة سيرتفع بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٣) وأن يتم تيسير تقديم هذه الرزم إلى البلدان المنخفضة الدخل التي لا تتمتع سوى بقدرات حكومية محدودة.

١٠– سيكون لأي خفض في التمويل الخارجي آثار مباشرة على معدلات القيد. وقبل انعقاد قمة مجموعة الدول الثماني في لاكيلا، أرسل المدير العام خطاباً إلى رؤساء الدول والحكومات في مجموعة الدول الثماني لحثهم على الحفاظ على المساعدة المخصصة للتعليم وزيادتها. ولهذا الغرض، لا تزال مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع تمثل آلية تنفيذ فعالة لمساعدة البلدان على تحقيق التعليم للجميع. وتمثل فجوة التمويل البالغة ١,٢ مليار دولار أمريكي لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في الصندوق التحفيزي مصدر قلق بالغ.

استجابة اليونسكو على المستوى الوطني

١١– تساعد اليونسكو الدول الأعضاء فيها على إدارة النظم التعليمية الوطنية على نحو أفضل، وتحويل النهج الشامل الخاص بالتعليم للجميع إلى سياسات وممارسات. وقدّمت المنظمة المساعدة إلى هذه البلدان لإعداد خطط وطنية جديرة بالثقة تشمل تسويات مالية لصالح الفقراء ودعماً معززاً لحماية التعليم. وقد يسّرت اليونسكو أيضاً عملية مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع بغية تأمين التمويل في هاييتي وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما قادت فريق التنسيق بين الشركاء لصياغة استراتيجية القطاع وإعداد الاقتراح الخاص بمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع في الكامرون. وتقوم المنظمة أيضاً بنشاط فعال في عدد متزايد من أفرقة التعليم المحلية المعنية بمبادرة المسار السريع.

١٢– وبغية مساعدة المنظمة على مواءمة عملها مع احتياجات البلدان والمبادرات القائمة بصورة أفضل، تفيد الوثائق المتعلقة باستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني، التي باتت متاحة في مختلف مراحل الإعداد الخاصة بنحو ٨٥ بلداً، في تزويد اليونسكو بأطر تحليلية قائمة على الأدلة للتعاون في مجال التعليم مع الدول الأعضاء.

١٣– استهلّت شعبة اليونسكو المعنية بتحليل السياسات ورسم الاستراتيجيات في مجال التربية استقصاء للمكاتب الميدانية بهدف تقييم آثار الأزمة على التعليم. كما يُجرى حالياً تقييم في إطار "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" بغية تقييم الاحتياجات على مستوى التكاليف والثغرات في السياسات في ثلاثة

بلدان تواجه تحديات في سعيها إلى تحقيق التعليم للجميع. وسيحلل هذا التقييم ويستعرض مختلف السياسات واستراتيجيات التمويل المتصلة بإيصال الخدمات إلى الفئات المهمشة وتقدير الثغرات في التمويل الخارجي (يرجى مراجعة الضميمة للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

١٤- كما أن الأزمة الراهنة تتيح للبلدان فرصة لتقوية الحوكمة والتصدي للفساد وتعزيز الفعالية. ودعا فريق العمل المعني بفعالية المعونة المنبثق عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى دعم البلدان الشريكة في إعداد خطط عمل تتضمن الالتزامات المحددة في إعلان باريس وخطة عمل أكرا. وبحسب البنك الدولي، ستشمل الاستراتيجيات الوطنية الفعالة مجموعة من الاستثمارات المحددة الغرض وتمويلاً خاصاً بالمتطلبات الأساسية المتكررة وتغييراً في السياسات الداعمة. وينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة لحماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر جزءاً من الجهود المنهجية الرامية إلى وضع نظام واسع النطاق للضمان الاجتماعي والاستراتيجية الشاملة للحد من الفقر.

١٥- تعمل اليونسكو على تدعيم أنشطة الرصد والتحليل الخاصة بالأزمة الراهنة من خلال تعاون وثيق بين قطاع التربية ومعهد اليونسكو للإحصاء، إلى جانب شركاء آخرين، بمن فيهم الوكالات الراعية لبرنامج التعليم للجميع، بغية وضع آليات رصد فعالة لمتابعة التطورات.

داكار – جنيف – أوسلو. التركيز على تعزيز النوعية والتعليم الجامع

١٦- لا بد أيضاً من قياس نجاح البرامج والاستثمارات في مجال التعليم كماً ونوعاً، والتركيز على تحقيق النتائج على صعيدي التعلّم والتنمية. وفي جميع البلدان، تجري مناقشة نوعية التعليم وملاءمته، ويجري التساؤل عن قدرة النظم التعليمية على مدّ الدارسين، أياً كانت أعمارهم، بما يكفي من المعارف والقيم والكفاءات والمهارات اللازمة للتصدي لتحديات الحاضر والمستقبل.

١٧- ويجري تعميم المراعاة لمفهوم "التعليم الجامع" في العديد من أنشطة اليونسكو، استناداً إلى نهج التعليم القائم على الحقوق. وتم تسليط الضوء على تلبية احتياجات الجماعات التي لا تتمتع بالقدر الكافي من الخدمات والتي تعاني من التهميش في الوثائق الختامية للاجتماع السابع للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (داكار، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، والدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، والاجتماع الثامن للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (أوسلو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وقد أقرّت مناقشات المؤتمر الدولي للتربية ونتائجه بأهمية توسيع نطاق مفهوم التعليم الجامع لتلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الدارسين. وتندرج عمليات المتابعة الخاصة بهذه المؤتمرات التربوية البارزة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري في إطار أنشطة اليونسكو القائمة في مجال تحقيق الإنصاف والاستيعاب في مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي، لا سيما من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات، والدعم التقني، وأنشطة تنمية القدرات، والاضطلاع بالترويج، بغية ضمان تلاؤم التعلّم مع الاحتياجات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية.

١٨- وحثت التوصيات التي صدرت عن هذه الاجتماعات الثلاثة صانعي السياسات على جعل المساواة أولوية في مجال التعليم. وشجع إعلان أوسلو على وضع تدخلات في مجال التعليم تستهدف المناطق والمدارس والأفراد ذوي الأداء المتدني، وتركز على الاستراتيجيات المبتكرة المطلوبة لإيصال الخدمات إلى

أكثر الفئات حرماناً. ويستند ذلك إلى بيان داكار الذي شجّع البلدان بوضوح على إجراء عملية مسح بهدف تحديد خصائص الفئات المستبعدة بدقة أكبر.

١٩- وعلى المستوى العالمي، أعدت المنظمة مبادئ اليونسكو التوجيهية الخاصة بسياسة الاستيعاب في التعليم في مطلع عام ٢٠٠٩ لدعم البلدان في إعداد السياسات وتنفيذها. وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي دليلاً تنفيذياً بعنوان "ست خطوات صوب إلغاء رسوم المدارس الابتدائية"، بعد مشاورات مع خبراء في مجال التربية بمن فيهم عدة خبراء من معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية. وسيتم استكمال هذه المبادئ التوجيهية عبر إنشاء قاعدة للممارسات الجيدة والمبتكرة باسم "تطبيق الاستيعاب"، سيجري إعدادها خلال السنة المقبلة بالتعاون مع شبكة مكتب التربية الدولي لليونسكو المعنية بتطوير المناهج الدراسية، إلى جانب شركاء خارجيين. وتم أيضاً إعداد خلاصة توجيهية بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والاستيعاب في أيار/مايو ٢٠٠٩؛ وستدرج هذه الخلاصة التوجيهية في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (موسكو، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

٢٠- إضافة إلى ذلك، يقوم مقر اليونسكو ومكاتبها الميدانية ومعاهدها بتعزيز الحوار بشأن السياسات ونشر الرسائل والنتائج الرئيسية للمؤتمرات المذكورة أعلاه لصانعي السياسات والمدرسين والباحثين وأخصائيي المناهج ومدربي المعلمين من خلال منتديات إلكترونية، وحلقات تدارس وحلقات عمل إقليمية، وأوراق بحثية، ومطبوعات متاحة على الإنترنت، ومبادئ توجيهية، ونماذج خاصة بالتدريب، وموارد تعلّم، وممارسات قائمة على الأدلة. أما "خرائط الطريق نحو الاستيعاب" التي تم إعدادها خلال الاجتماعات التحضيرية والمؤتمرات الخاصة بالدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الدولي للتربية، فتوفر أسساً متينة لهذا العمل. وتتضمن المبادرات الحديثة ما يلي:

- يوفر برنامج التعليم الأساسي في أفريقيا الذي يُنفّذ حالياً كتجربة رائدة في غامبيا وإثيوبيا وكوت ديفوار والذي سيوسع قريباً بحيث يشمل تنزانيا، إطاراً لمعالجة مسألة المساواة، خاصة من خلال موضوع المناهج الدراسية المبنية على الكفاءات؛

- نظّم مكتب اليونسكو في بيروت حلقة عمل للمنطقة العربية بشأن "توسيع نطاق مفهوم التعليم الجامع" بالتشارك مع مكتب التربية الدولي لليونسكو (تموز/يوليو ٢٠٠٩)؛

- وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، أنشأت اليونسكو مرصداً بالتعاون مع منظمة الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة بغية تعزيز ورصد سياسات التعليم الجامع وإعداد مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان على تحديد الفئات المستبعدة والمؤشرات التي تقيّم نوعية ممارسات التعليم الجامع في المدارس؛

- تعاون مكتب اليونسكو في بانكوك ومعهد اليونسكو للإحصاء تعاوناً وثيقاً في منطقة آسيا والمحيط الهادي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحديد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وكذلك الأطفال الذين لا يتعلمون على الرغم من حضورهم في المدارس. وجرى جزء من هذا التعاون خلال الاجتماع الإقليمي العاشر للمنسقين الوطنيين المعنيين بالتعليم للجميع (أيار/مايو ٢٠٠٩)؛

- تتعاون مكاتب اليونسكو في موسكو ووزارة التربية والعلوم في أرمينيا ومكتب التربية الدولي لليونسكو لتنظيم اجتماع يهدف إلى متابعة المؤتمر الدولي للتربية في ما يخص رابطة الدول المستقلة. وسيتطرق هذا الاجتماع إلى "التعليم للجميع وتعزيز نوعية التعليم ووضع المناهج الدراسية" (يريفان، أرمينيا، ٢٩–٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

٢١– علاوة على ذلك، تتمتع اليونسكو بحضور فعال في العديد من المبادرات العالمية التي تتطرق إلى مسائل الاستيعاب، بما في ذلك فريق العمل العالمي المعني بعمل الأطفال والتعليم للجميع، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمراهقات، والبرنامج الطليعي لتوفير التعليم للجميع والمتعلق بالحق في التعليم للمعوقين، وفريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص بفيروس ومرض الإيدز. وتعمل اليونسكو أيضاً مع أعضاء فريق العمل العالمي المعني بعمل الأطفال لتأمين دعم منسّق لعشرة بلدان محددة بهدف معالجة آثار الأزمة على التعليم وضمان إجراءات استجابية مناسبة بالنسبة إلى العمال الأطفال. وعلى غرار ذلك، تسهم المنظمة، من خلال فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمراهقات، في الحث على اتخاذ إجراءات عملية من أجل إنفاذ حقوق الفتيات المهمشات باعتبارهن أطفالاً وشابات.

الاستثمار في المعلمين – مدخل إلى تدعيم النظم التعليمية

٢٢– ستكون البلدان القادرة على الحفاظ على مستوى مهارات قواها العاملة وتعزيزها خلال فترة الركود الاقتصادي أكثر استعداداً للإفادة من الفرص التي تتيحها مرحلة الإنعاش. وفي هذا الصدد، قد يشكل الاستثمار في التطوير المهني للمعلمين وتدريبهم وفي البنى الأساسية – كالمباني العامة للتعليم – فرصة بارزة لمواجهة التحديات القائمة على مستوى التوظيف والتنمية. وتفيد منظمة العمل الدولية بأن عدة بلدان، بما فيها الصين والمملكة العربية السعودية، أعلنت عن زيادة ملحوظة في الإنفاق المخصص للتعليم، ومنه الإنفاق على بناء المدارس، وذلك في إطار برامج التنمية الريفية. وتعتزم المكسيك أيضاً زيادة الاستثمارات في مجال التعليم، خاصة في البنى الأساسية المتسمة بكثافة اليد العاملة، باعتبارها وسيلة لاستحداث الوظائف واستثمار الموارد في مجال التنمية الاقتصادية.

٢٣– وتدعم اليونسكو إعداد سياسات ملائمة خاصة بالمعلمين، على أن تركز هذه السياسات بشدة على الثغرات والاحتياجات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك من خلال مبادرة اليونسكو لتدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويجري العمل حالياً على استعراض تدريب سابق للخدمة في إطار مبادرة اليونسكو لتدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وثمة خطط لإجراء بحوث في مجال السياسات الإقليمية بشأن نظرة المعلمين إلى التعليم للجميع في أفريقيا، خاصة في ما يتعلق بمشاركة الفتيات في التعليم، ولإنتاج مجموعة أدوات تستخدم نهجاً قائماً على الحقوق في ما يخص تدريب المعلمين السابق للخدمة. وسيتم أيضاً استعراض تدريب المعلمين السابق للخدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادي ضمن بلدان محددة بغية تحليل الأبعاد القائمة على الحقوق للسياسات والمناهج الدراسية والمنهجيات والمواد. وستُجرى بحوث في مجال السياسات الإقليمية بشأن نوعية المعلمات ووضعها وتأثير هذين العاملين في التعليم للجميع، وسيتم التركيز على مشاركة الفتيات في التعليم.

٢٤- لا تزال توجد تحديات هائلة لخفض النقص في المعلمين اللازمين لتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ والبالغ عددهم ١٨ مليون معلّم. وبما أن مرتبات المعلمين تشكل الجزء الأكبر من الإنفاق المخصص للتعليم في جميع البلدان، فقد يتم خفضها أو تأجيل تسديدها في الظروف المالية الضيقة. وبغية التصدي لهذه المسائل وغيرها من الأمور، أيّد إعلان أوسلو إنشاء فريق عمل خاص دولي معني "بالمعلمين في إطار التعليم للجميع"، وهو تحالف عالمي طوعي يضم شركاء في مجال التعليم للجميع يعملون سوياً للتصدي "لنقص المعلمين". وقد وفرت اليونسكو دعماً تقنياً تماشياً مع تفويضها في مجال التعليم للجميع، وعقدت اجتماعين لفريق العمل الخاص الدولي في باريس خلال شهري آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠٠٩. وأسهم هذان الاجتماعان في تصميم بنية فريق العمل الخاص الدولي وأنشطته. وتم الاتفاق على أن الأمانة المخصصة لفريق العمل هذا ستستضاف داخل مقر اليونسكو، وستحظى بدعم مالي من عدة جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، لكي يتسنى لها تنفيذ الأنشطة المحددة بجدول زمني في خطة العمل. ويجري العمل حالياً على الترتيبات المالية وعملية حشد الموظفين للأمانة المذكورة، ومن المتوقع أن تصبح الأمانة جاهزة تماماً للعمل بدءاً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

النظرة الشاملة للتعليم للجميع وما وراءها

٢٥- يؤدي مجمل الأهداف الستة في مجال التعليم للجميع دوراً مهماً في رفع معايير التعليم، غير أن الأزمة الاقتصادية أدّت إلى تفاقم خطر التركيز على عدد محدد من الأهداف دون سواها، وهو أمر من شأنه أن يترك الملايين من الأطفال والشبان والشابات والمراهقين عرضة للتهميش. بيد أن أهداف التعليم للجميع كافة مترابطة فيما بينها، ويتعين النظر إليها في سياق أوسع نطاقاً يشمل التعليم والتنمية. ويجب على المجتمع الدولي السعي إلى ضمان أن تشجع النظم التعليمية على المساواة والاستيعاب، والتعلّم الجيد، والمرونة والابتكار، وهي الأسس التي يُرتكز إليها لتوفير التعليم للجميع على المستوى العالمي. ويركّز جدول أعمال التعليم للجميع بصورة متزايدة على مسائل تتعدى نطاق تعميم التعليم الابتدائي، كالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتنمية المستدامة، وتنمية القدرات. وتشير التقارير الصادرة عن المكاتب الميدانية إلى أن الاستثمارات في تنمية الطفولة المبكرة وبرامج محو الأمية معرضة للخطر بصورة خاصة في فترات الركود الاقتصادي. ولكي تصبح هذه الاستثمارات والبرامج أكثر ملاءمة في سياق القيود العالمية القائمة حالياً، يمكن ربط برامج محو الأمية في صفوف المراهقين والشباب بصورة أوثق بالتمويل بمبالغ صغيرة وتوليد الدخل والمهارات الحياتية. ويمكن أيضاً تحسين التعليم التقني والمهني والتدريب على المهارات لدى الشباب والمراهقين للمساعدة على الحد من البطالة في صفوف الشباب وتوفير تعليم في مجال مزاولة الأعمال الحرة. ويتعين كذلك معالجة مسائل المشاركة والبحوث والمسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي، لا لأن عدد الطلبة المقيدين في التعليم العالي يزداد باستمرار فحسب، بل أيضاً لأن هذا القطاع يؤدي دوراً استراتيجياً في مواجهة التحديات العالمية، ومن بينها التعليم للجميع.

٢٦- يشدد إعلان أوسلو على الحاجة إلى نهج مبني على مشاركة أكبر بين القطاعات في مجال التعليم والصحة والتغذية بهدف تحقيق أهداف التعليم للجميع. وتمكّن برامج التغذية المدرسية الأطفال من التعلّم بصورة أفضل، كما أنها تعتبر بمثابة حوافز للالتحاق بالمدارس. وفي هذا السياق، تعمل اليونسكو مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي لاستكشاف المزيد من الفرص للتعاون في المبادرات المتكاملة الخاصة بصغار

الأطفال. وسيمثل المؤتمر العالمي بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة لعام ٢٠١٠ منبراً أساسياً للسعي إلى الحصول على مزيد من الدعم الدولي لهذا العمل. وكما أوضح البنك الدولي، يمكن أيضاً تقديم موارد إضافية إلى برامج محددة الغرض كتوزيع الغذاء، وبرامج الوجبات المدرسية، وتأمين ألبسة مدرسية مجانية ومياه نظيفة وخدمات الصرف الصحي في المدارس بغية ضمان الأمن والخصوصية، ولا سيما للفتيات.

التطلع إلى المستقبل

٢٧- إن التقيد برؤية عالمية طويلة الأجل قوامها التزام بالحد من الفقر وحالات عدم المساواة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ومواءمة المهارات مع الاحتياجات القائمة في سوق العمل على نحو أفضل بات مهماً أكثر من أي وقت مضى. والوقت ملائم اليوم لإعادة التأكيد على الحق في التعليم وتعزيز التفاهم الثقافي والتسامح والسلام والمجتمعات المستدامة. ويمكن للاستثمارات الهادفة إلى الحد من الفقر على المستوى العالمي والاستثمارات المخصصة للتعليم دعم الإنعاش وإحراز تقدم إضافي صوب تحقيق التعليم للجميع. وسيكون الاستثمار المتواصل في الموارد البشرية واستحداث ابتكارات وتكنولوجيات جديدة أمرين بالغي الأهمية للتصدي لهذه الأزمة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي. وينبغي النظر إلى هذه الأزمة على أنها فرصة لإبداء تفاهم وتعاون دوليين يتسمان بمزيد من القوة في مجال التعليم. ومن المهم في هذا الصدد تأمين رصد فعال لآثار الأزمات على أهداف التنمية البشرية. وآن الأوان لنتحرك ونثبت أن من شأن الاستثمار في التعليم أن يؤدي إلى الإنعاش وإلى تغير حقيقي.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

٢٨- على ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالقرارات ١٨٠م ت/٧، و١٨١م ت/٥٧، و١٨١م ت/٥٨،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٨٢م ت/١٠،

٣ – **وإذ يؤكد مجدداً** على أهمية الاستثمارات المستدامة والمعاكسة للدورات الاقتصادية في مجال التعليم، في سياق صون المكاسب التي تم تحقيقها على مستوى التعليم منذ عام ٢٠٠٠ وتخطي الأزمة المالية العالمية والتراجع الاقتصادي اللذين يشهدهما العالم في الوقت الراهن،

٤ – **ويرحب** بالجهود التي بذلها المدير العام للنهوض بدور اليونسكو في تنسيق السياسات الدولية بغية تحقيق التعليم للجميع من خلال عدة خطوات، منها تعزيز التعاون بين الوكالات الخمس الراعية لبرنامج التعليم للجميع على المستويين العالمي والقطري، وإنشاء فريق عمل خاص معني "بالمعلمين في إطار التعليم للجميع"، ومتابعة نتائج الاجتماعات التربوية الرئيسية التي عقدتها المنظمة في داكار (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، وجنيف (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، وأوسلو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)،

٥ – **ويرحب أيضاً** بالتقدم الذي أحرزته اليونسكو في دعم البلدان لإعداد خطط وطنية لقطاع التعليم، ولا سيما من خلال استحداث آليات لمواءمة عملها بصورة أكبر مع احتياجات البلدان والمبادرات القائمة، وإجراء عمليات تقييم لآثار السياسات واستراتيجيات التمويل المختلفة،

٦ – **ويحيط علماً** بالجهود الكبيرة التي بذلتها اليونسكو لإعادة التأكيد على الأهمية المحورية التي يمثلها التعليم في تحقيق التنمية، وللدعوة المتواصلة إلى وضع تدابير استراتيجية وهادفة من شأنها تلبية احتياجات أكثر السكان هشاشة،

٧ – **يدعو** المدير العام إلى مواصلة مساعيه الرامية إلى تعزيز التفاهم الدولي والالتزام السياسي برؤية شاملة للتعليم للجميع في سياق أوسع نطاقاً يشمل التعليم والتنمية، وإلى دعم البلدان لتحويل هذا الالتزام إلى سياسات وخطط وطنية قابلة للتحقيق وقائمة على الحقوق، تشجع المساواة والاستيعاب والتعلّم الجيد؛

٨ – **ويطلب** من المدير العام أن يقدم إليه، في دورته الخامسة والثمانين بعد المائة، تقريراً عن التقدم الدولي المحرز في تحقيق التعليم للجميع وإسهامات اليونسكو في هذا المجال.